الجمهورية التونسيّة
وزارة الشؤون المحليّة و البيئة

صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
CPSCL

2015
تقرير النشاط السنوي

الممولّ الرئيسي للجماعات المحلّيّة

الفهرس

إفتتاحيّة

تقديم الصندوق

أهم المستجدات

1 هياكل تسيير الصندوق 6

2. 1. لجنة التمويل 6

2. 2. مجلس إدارة الصندوق 6

2 نشاط التمويل 7

2. 1. الموافقات المبدئية 7

2. 2. المصادقات النهائية 9

2. 3. أذون تحويل الإعتمادات 10

2. 4. الدعم المالي للبلديات 11

2. 5. نشاط الفروع الجهوية 12

2. 6. التعريف بالبرنامج الجديد للتنمية الحضرية و الحوكمة المحلية 13

3 الوضع المالي للصندوق 14

3. 1. الموازنة 14

3. 2. قائمة النتائج 14

3. 3. جدول التدفقات النقدية 15

3. 4. المؤشرات المالية 15

3. 5. استرداد القروض المسندة للجماعات المحلية 16

4 الدراسات والتنظيم والصفقات 17

4. 1. الدراسات والتنظيم 17

4. 2. تنفيذ الصفقات 18

4. 3. بناء مقرّات الفروع الجهويّة 21

5 ميزانية الاستغلال و التجهيز 22

6 التصرف في الموارد البشرية 24

6. 1. تطور الموارد البشرية 24

6. 2. التكوين 26

6. 3. الأنشطة الاجتماعية 26

بطاقة تعريفية

الملاحق

إفتتاحيّة

عمل الصندوق خلال سنة 2015 على الحفاظ على دوره كسند مالي وفنّي لمختلف البلديات وخاصة ذات الإمكانيات المتواضعة منها، وذلك بتدعيم مساهمته الفعّالة في تمويل مشاريع المخطط الإستثماري البلدي 2010 - 2014 وحث بعض البلديات من خلال الجلسات التحسيسية مع النيابات الخصوصية على إتمام مخططاتها الإستثمارية والرفع من نسق استخلاص مواردها حتى تتمكن من خلاص ديونها . كما عمل الصندوق عن طريق الفروع الجهوية على المساعدة الفنية في إعداد ملفات المشاريع من طرف البلديات المزمع تمويلها خلال سنة 2015.

وفي نفس الإطار تم إعداد برنامج استثماري سنوي استثنائي لسنة 2015 لمواصلة تمويل بعض الطلبات الإستثنائية للبلديات التي أتممت مخططاتها الاستثمارية 2010 - 2014.

واستجابة لهذه الطلبات سعى الصندوق إلى تعبئة الموارد الضرورية اللازمة وذلك بالحصول على موارد استثنائية لفائدة البلديات لتعويض التمويل الذاتي لتسريع انجاز المشاريع المدرجة بالمخطط الاستثماري وخارج المخطط في حدود 8,0 م د، تم ترسيمها بالميزانية التكميلية للدولة لسنة 2015.

إضافة إلى ذلك تم الحصول على القسط الثاني من هبة الإتحاد الأوروبي بقيمة 17 مليون دينار لتعويض التمويل الذاتي وجزء من القروض للمشاريع المدرجة بالمخطط الاستثماري.

وقد تمكن الصندوق خلال سنة 2015 من الإيفاء بجميع التزاماته حيث قام بتلبية حاجيات الجماعات المحلية بتحويل اعتمادات بقيمة 131,6 م د وتسديد ما عليه لفائدة الدولة والمقرضين الأجانب 58,8 م د وتوفير مستوى سيولة يمكنه من بداية نشاطه في سنة 2016 في أحسن الظروف.

وفي إطار الإعداد للمرحلة القادمة حرص الصندوق على القيام ببعض الإصلاحات التشريعية والتنظيمية تماشيا مع التوجّهات العامة التي أقرّها الدستور خاصة في ما يتعلق بإرساء اللامركزية والتدبير الحرّ للجماعات المحلية. وتخصّ هذه الإصلاحات قطاع التنمية المحلية بصفة عامة، حيث تمّ إصدار القرارات المتعلقة بضبط الشروط الدنيا المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية لفائدة الجماعات المحلية و باحتساب المساعدات الإجمالية غير الموظفة وبضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية (قرارات مشتركة بين وزارتي الداخلية والمالية) و إضافة إلى إعداد البرنامج الاستثماري السنوي للبلديات لسنة 2016 باعتبار أن الصندوق يمثل الهيكل التنفيذي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

ومواكبة لهاته الاصلاحات الجوهرية في قطاع التنمية المحلية في إطار اللامركزيّة وحتى يتمكن من مسايرة هذه التحولات لتعزيز دوره الاستراتيجي كممولّ رئيسي لدفع الاستثمار المحلي بالجهات، بادر الصندوق بالقيام بعدة اصلاحات جذريّة على مستوى إعادة هيكلته أهمّها الدراسات الرامية إلى تحويل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إلى مؤسسة مالية مختصة في تمويل الاستثمار المحلي والجهوي. وقد تم الإنطلاق في الأعمال التمهيدية لهذه الدراسات.

وفي إطار التعميم التدريجي للفروع الجهوية للصندوق بمختلف الجهات و مواصلة تقريب خدماته من الجماعات المحلية على المستوى الفني و المالي بما يساهم في دفع التنمية على المستوى الجهوي و المحلي، تم افتتاح الفرعين الجهويين بنابل ومدنين بداية من شهر جويلية 2015.

المدير العام
سامي المكي

تقديم الصندوق

التنظيم الإداري والمالي:

يصنف صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية ضمن المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية والتي تعتبر منشأة عمومية حسب الأمر عدد 2199 لسنة 2002 المؤرخ في 07 أكتوبر 2002، وقد تمت إعادة هيكلته وإعطائه الاستقلالية في التصرف بمقتضى الأمر عدد 688 المؤرخ في 16أفريل 1992 الذي يلغي الأمر عدد 212 المؤرخ في 4 مارس 1977 ويعيد التنظيم الإداري والمالي للصندوق وذلك بالتنصيص بالخصوص على صفته كمؤسسة عمومية ذات صبغة صناعية وتجارية خاضعة للتشاريع والتراتيب الجاري بها العمل في المحاسبة التجارية.

ويدير صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مجلس إدارة يتركب من ثمانية (8) أعضاء ويرأسه وزير الإشراف أو من ينوبه.

ويبلغ رأس مال الصندوق 054 161 86 دينارا في شكل اعتماد بداية مصادق عليه بمقتضى القانون عدد 56 لسنة 2001 المؤرخ في 22 ماي 2001 .

مهام الصندوق:

تتمثل مهام الصندوق في:

- تعبئة الموارد الضرورية للمساهمة في تمويل المخططات الإستثمارية للجماعات المحلية؛
- إسناد القروض للبلديات وللمجالس الجهوية بالولايات؛
- إسناد مساعدات للبلديات والجماعات المحلية؛
- إسناد مساعدات استثنائية للبلديات والجماعات المحلية التي تمر بصعوبات مالية؛
- تقديم المساعدة الفنية للجماعات المحلية على مستوى تشخيص ودراسة وتنفيذ ومتابعة مشاريعها الاستثمارية؛
- مساعدة الجماعات المحلية على إحكام التصرف في الموارد المتوفرة لديها من خلال التحليل الدوري لموازينها واقتراح الإجراءات العملية لتنمية مواردها الذاتية والاستعمال الأمثل للموارد المخصصة للتنمية.

شروط إسناد القروض ومنح المساعدات:

اعتمد الصندوق خلال سنة 2015 على الأمر عدد 1135 المؤرخ في 16 جوان 1997 الذي يضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات من طرف الصندوق وذلك لتمويل المشاريع الاستثمارية للجماعات المحلية.

كما تم اعتماد الخطط التمويلية المصادق عليها من طرف مجلس إدارة الصندوق المنعقد في 29 ماي 1997 طبقا للأمر عدد 1135 المؤرخ في 16 جوان 1997 والذي حدد نسب المساعدات التي يمنحها الصندوق لتمويل المشاريع و وذلك لتمويل الطلبات العادية لجميع أصناف مشاريع الجماعات المحلية المدرجة بالمخططات الاستثمارية.

وتمثل سنة 2015 السنة الأخيرة لاعتماد الأمر المذكور وذلك بعد صدور الأمر عدد 3505 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 الذي ضبط الشروط الجديدة لإسناد القروض والمساعدات والتي سيتم اعتمادها بداية من سنة 2016.

أهم المستجدات

. إعداد برنامج استثماري سنوي استثنائي لسنة 2015 لمواصلة تمويل بعض الطلبات الإستثنائية للبلديات التي أتمّت مخططاتها الاستثمارية 2014-2010؛

. إعداد البرنامج الإستثماري السنوي للبلديات لسنة 2016 باعتبار أن الصندوق يمثل الهيكل التنفيذي لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية؛

. صدور القرار المتعلق بضبط الشروط الدنيا المستوجبة لتحويل المساعدات السنوية لفائدة الجماعات المحلية (قرار مشترك بين وزارتي الداخلية والمالية)؛

. صدور القرار المتعلق باحتساب المساعدات الإجمالية غير الموظفة (قرار مشترك بين وزارتي الداخلية والمالية)؛

. صدور القرار المتعلق بضبط مقاييس تقييم أداء الجماعات المحلية (قرار مشترك بين وزارتي الداخلية والمالية)؛

. المصادقة على مشروع تحديد نسب الفائدة للقروض المسندة للجماعات المحلية لتمويل المشاريع الممولة في إطار البرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية حسب مقتضيات الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014؛

. الحصول على اعتمادات استثنائية من ميزانية الدولة بقيمة 8,0 م د تم ادراجها بالميزانية التكميلية لسنة 2015 لتدعيم مشاريع البلديات الضعيفة؛

. الحصول على الجزء الثاني من هبة الإتحاد الأوروبي بقيمة 17,0 م د لتعويض التمويل الذاتي وجزء من القروض لتمويل العديد من المشاريع البلدية؛

. الحصول على هبة الإتحاد الأوروبي بقيمة 16,5 م د المخصصة لإبرام صفقة مجمعة لإقتناء معدات نظافة وطرقات لفائدة البلديات؛

. إبرام اتفاقية قرض مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 30 مليون أورو لتمويل الجزء المتعلق بالقرض لبرنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية 2016 - 2020؛

. صرف القسط الأول من المساهمة في رأس مال شركة سوق الإنتاج الكبرى بسيدي بوزيد ؛

. الشروع في دراسة تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية من خلال اختيار مكتب خبراء لمرافقة الصندوق في هذه الدراسة؛

. المصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي الجديد؛

. افتتاح فرعين جهويين جديدين بكل من نابل ومدنين؛

. الشروع في إعداد صفقة مجمعة لإقتناء معدات نظافة وطرقات لفائدة البلديات في إطار اتفاقية التعاون التونسي الإيطالي من خلال نشر طلب العروض في الغرض؛

. الشروع في إعداد صفقة مجمعة لإقتناء معدات نظافة وطرقات لفائدة البلديات تمول مناصفة على حساب هبة الإتحاد الأوروبي من خلال نشر طلب العروض في الغرض؛

. ابرام صفقة لإقتناء 2500 حاوية حديدية سعة 770 لتر لفائدة 92 بلدية بقيمة 977 أد؛

. ابرام صفقتين لإقتناء معدات إعلامية لفائدة البلديات بقيمة جملية 1,6 م د؛

. الإنطلاق في إعداد تصاميم الهندسة المعمارية لبناء مقر الفرع الجهوي بباجة بعد اختيار مجمع المهندسين المعماريين المكلف بذلك واختيار مكتب لمراقبة الدراسات والأشغال؛

. اختيار مجمع المهندسين المعماريين المكلف بإعداد تصاميم الهندسة المعمارية لبناء مقر الفرع الجهوي بسوسة؛

1 هياكل تسيير الصندوق

1.1 - لجنة التمويل :

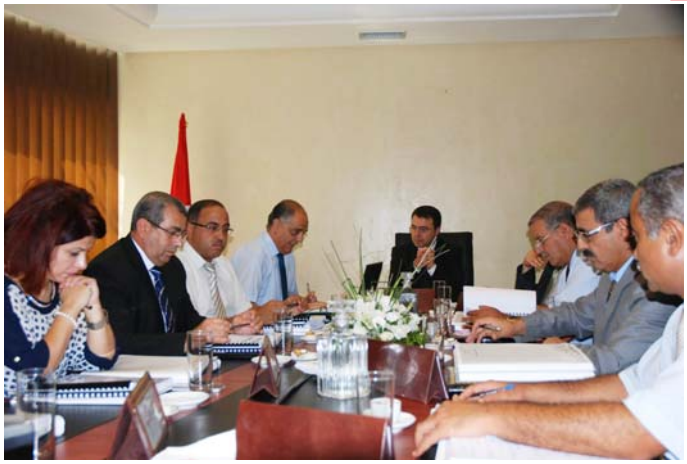

تتركّب لجنة التمويل بالصندوق من الأعضاء التاليين:

- المدير العام لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بصفته رئيس؛
- المدير العام للجماعات العمومية المحلية بوزارة الداخلية بصفته عضو؛
- ممثل وزارة المالية بمجلس الإدارة بصفته عضو؛
- ممثل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بمجلس الإدارة بصفته عضو؛
- مراقب الدولة لدى الصندوق بصفته ملاحظ.

وقد اجتمعت لجنة التمويل في ستة عشر مناسبة خلال سنة 2015 وذلك للنظر في جميع المشاريع المعروضة على الصندوق والبت فيها وإعطاء الموافقة المبدئية والبالغة عددها 220 والنظر في مشاريع قصد اسنادها المصادقة النهائية على تمويلها والبالغة عددها 565.

2.1- مجلس إدارة الصندوق:

يتركب مجلس إدارة الصندوق الذي يرأسه السيد وزير الداخلية أو من ينوبه من الأعضاء التاليين:

- المدير العام للجماعات العمومية المحلية بوزارة الداخلية؛
- المدير العام للشؤون الجهوية بوزارة الداخلية؛
- رئيس النيابية الخصوصية لبلدية تونس, شيخ المدينة، ممثل الجامعة الوطنية للمدن التونسية؛
- رئيس النيابية الخصوصية لبلدية القيروان, ممثل الجامعة الوطنية للمدن التونسية؛
- ممثل عن وزارة المالية؛
- ممثل عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي؛
- ممثل عن وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية؛
- ممثل عن البنك المركزي التونسي؛
- مراقب الدولة لدى الصندوق بصفته ملاحظ.

وقد اجتمع مجلس الإدارة في خمس مناسبات خلال سنة 2015 وذلك للمصادقة على أعمال لجنة التمويل والمصادقة النهائية على بعض المشاريع الأخرى التي تعهد لأنظار مجلس الإدارة.

كما تطرق مجلس الإدارة خلال جلساته الخمسة إلى متابعة سير الصندوق وتطور وضعيته وتقدم إنجاز ميزانيته, إضافة إلى متابعة تنفيذ الصفقات المبرمة من طرف الصندوق ومتابعة التدابير المتخذة لتدارك النقائص الواردة بتقرير مراجع الحسابات وتقارير هياكل التدقيق الداخلية والرقابة الخارجية. هذا إلى جانب إعداد وضبط القوائم المالية لسنة 2014 والمصادقة على تقرير النشاط لسنة 2014 وضبط ميزانية الصندوق لسنة 2016 والمصادقة على السياسة التوظيفية للصندوق وبعض المسائل التنظيمية كالمصادقة على مشروع تحيين الهيكل التنظيمي للصندوق وبعض المسائل التي تخص الموارد البشرية.

وفي ما يلي توزيع الجلسات التي تم عقدها بالنسبة لمجلس إدارة الصندوق:

الجلسة	التاريخ
الجلسة الأولى	2015/04/28
الجلسة الثانية	2015/08/19
الجلسة الثالثة	2015/10/28
الجلسة الرابعة	2015/12/01
الجلسة الخامسة	2015/12/30

2 نشاط التمويل

يلخص الجدول التالي نشاط التمويل لسنة 2015 :

بحساب المليون دينار

	2015		
	التقديرات	إنجازات	نسبة الإنجاز %
الموافقات المبدئيّة	15,9	62,9	396
الموافقات النهائيّة	84,6	117,9	139
تحويل الإعتمادات	202,8	137,9	68

1.2 - الموافقات المبدئية :

بلغت جملة الموافقات المبدئية المسندة من طرف لجنة التمويل خلال سنة 2015 ما قيمته 62,9 م د وهو ما يمثل 396 % من تقديرات السنة البالغة 15,9 م د مقابل 75,6 م د منجزة خلال سنة 2014. وتخص هذه الموافقات 220 مشروعا لفائدة 99 بلدية, منها 47,7 م د تخص مشاريع خارج المخطط استجابة لطلبات بعض البلديات التي استكملت مخططاتها الإستثمارية 2010 - 2014 في انتظار الشروع في تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية، وهو ما يفسر تسجيل نسبة إنجاز تفوق التقديرات.

ويصل بذلك مجموع الموافقات المبدئية منذ بداية المخطط الاستثماري البلدي 2010 - 2014 إلى 761,6 م د أي بنسبة إنجاز تساوي 86 % من التقديرات الجملية (888,5 م د كمشاريع جديدة ممولة من طرف الصندوق).

وتموّل هذه الموافقات المبدئية المسندة خلال سنة 2015 وفق الخطة التمويليّة التالية :

	2015	
	المبلغ بحساب المليون دينار	النسبة %
التمويل الذاتي	22,6	% 36
مساهمة الصندوق	38,7	% 61
قروض	29,7	% 47
مساعدات	9,0	% 14
مساهمات أخرى	1,2	% 2
البرنامج الجديد لتهذيب الاحياء الشعبية	0,5	% 1
المجموع	62,9	% 100

وتتوزع الموافقات المبدئية لسنة 2015 على مختلف القطاعات كالتالي :

القطاعات	التقديرات	الإنجازات بحساب المليون دينار	نسبة الإنجاز %
البنية الأساسية	3,6	41,3	-
إقتناء معدات	2,4	7,7	-
مشاريع إقتصادية	0,0	1,7	-
بناءات إدارية	0,2	8,6	-
المنشآت الشبابية و الثقافية و الرياضية	0,0	0,7	-
مشاريع في إطار شراكة	0,0	1,4	-
دراسة مشاريع	0,0	0,2	-
المجموع 1	6,2	61,6	994
تأهيل مسالك التوزيع	0,5	0,5	100
تهذيب الأحياء الشعبية (الجيل الرابع)	4,2	0,4	9
تهذيب الأحياء الشعبية (البرنامج الجديد)	5,0	0,5	9
المجموع 2	9,7	1,3	13
مجموع المشاريع البلديّة	15,9	62,9	396
مشاريع المجالس الجهويّة و القرويّة	0,0	0,0	-
المجموع العام	15,9	62,9	396

وتمثل مشاريع البنية الأساسية ومشاريع اقتناء المعدات ومشاريع البناءات الإدارية 86 % من مجموع الموافقات المبدئية المسندة خلال سنة 2015.

2.2- المصادقات النهائيّة:

بلغت المشاريع المصادق عليها نهائيا من طرف لجنة التمويل ومجلس الإدارة خلال سنة 2015 ما قيمته 117,9 م د وهو ما يمثل 139 % من تقديرات نفس السنة البالغة 84,6 م د مقابل 192,5 م د منجزة خلال سنة 2014. وتخص هذه المصادقات 565 مشروعا لفائدة 195 بلدية و 13 مجلسا جهويا، منها 41,9 م د تخص مشاريع خارج المخطط بعد إتمام العديد من البلديات لمخططاتها الإستثمارية وتقدمت بطلبات لتمويل العديد من المشاريع خارج المخطط وهو ما يفسر تسجيل نسبة إنجاز تفوق التقديرات.

وتموّل هذه المصادقات النهائية لسنة 2015 وفق الخطة التالية:

	2015	
	المبلغ بحساب المليون دينار	النسبة %
التمويل الذاتي	34,7	% 29
مساهمة الصندوق	79,5	% 67
قروض	44,3	% 37
مساعدات	35,2	% 29
مساهمات أخرى	3,3	% 3
البرنامج الجديد لتهذيب الأحياء الشعبية	0,5	% 1
المجموع	117,9	% 100

ويتبين من خلال الجدول السابق أهمية القروض المصادق عليها نهائيا حيث تمثل 44 % من مساهمته في المشاريع المصادق عليها نهائيا وذلك استجابة لطلبات التمويل خارج المخطط حتى لا يتم إيقاف عجلة التنمية.

ويصل بذلك مجموع المصادقات النهائية منذ بداية المخطط 2010 - 2014 إلى 796,7 م د أي بنسبة إنجاز تساوي 90 % من التقديرات (888,5 م د كمشاريع جديدة ممولة من طرف الصندوق).

وتتوزع المشاريع التي حظيت بالمصادقة النهائية خلال سنة 2015 على مختلف القطاعات كالتالي:

القطاعات	التقديرات بحساب المليون دينار	الإنجازات بحساب المليون دينار	نسبة الإنجاز %
البنية الأساسية	40,1	63,0	150
إقتناء معدات	8,0	10,9	136
مشاريع إقتصادية	1,0	4,4	275
بناءات إدارية	13,8	16,5	120
المنشآت الشبابية و الثقافية و الرياضية	1,3	3,9	300
مشاريع في إطار شراكة	4,5	4,0	89
دراسة مشاريع	0,2	0,4	200
المجموع 1	69,5	103,1	148
تأهيل مسالك التوزيع	4,6	1,8	39
تهذيب الأحياء الشعبية (الجيل الرابع)	3,5	3,6	104
النسيج العمراني القديم	0,7	0,7	100
تهذيب الأحياء الشعبية (البرنامج الجديد)	4,0	0,3	6
المجموع 2	12,8	6,4	50
مجموع المشاريع البلديّة	82,3	109,5	133
مشاريع المجالس الجهويّة و القرويّة	2,3	8,4	365
المجموع العام	84.6	117,9	139

وتمثل مشاريع البنية الأساسية ومشاريع اقتناء المعدات والبناءات الإدارية 71 % من مجموع المصادقات النهائية المسندة خلال السنة الحالية.

3.2- أذون بتحويل الإعتمادات:

تم خلال سنة 2015 إعطاء الإذن بتحويل إعتمادات لفائدة الجماعات المحلية بقيمة 137,9 م د أي بنسبة إنجاز 68 % مما تم برمجته خلال نفس السنة (202,2 م د)، مقابل 178,9 م د كاعتمادات محولة خلال سنة 2014.

وتتوزع هذه الاعتمادات المحولة خلال سنة 2015 بين قروض بقيمة 50,1 م د تضاف إليها 1,0 م د بعنوان قروض معدلات الجهد (على سبيل التسوية) و مساعدات بقيمة 81,5 م د منها 1,5 م د كاعتمادات من المدخر من المال المشترك المخصص لمساعدة بعض البلديات على مجابهة أعباء الاستثمار وتحقيق توازناتها المالية و3,7 م د كمساعدات على حساب هبة الاتحاد الأوروبي لتعويض التمويل الذاتي لمشاريع تهذيب الأحياء الشعبية و16,7 م د كمساعدات على حساب قسطي هبة الإتحاد الأوروبي لتدعيم مشاريع المخطط. وتضاف إلى هذه المساعدات 0,9 م د بعنوان مساعدات معدلات الجهد (معدلات جهد تم خلاصها سابقا وتثقيلها خلال سنة 2015 على سبيل التسوية) و4,4 م د بعنوان مساعدات اقتناء حاويات النظافة (حاويات تم خلاصها خلال سنة 2013 وتثقيلها خلال سنة 2015 على سبيل التسوية).

وباحتساب الاعتمادات المحولة في نهاية سنة 2014 يصل مجموع أذون التحويل منذ بداية المخطط الثاني عشر إلى 645,3 م د أي بنسبة إنجاز تساوي 94 % من تقديرات المخطط (684,5 م د باحتساب المشاريع المصادق عليها قبل سنة 2010).

وتمثل المساعدات 63 % من جملة الإعتمادات المحوّلة خلال سنة 2015 وهو ما يفسر المجهود التنموي الذي يبذله الصندوق من خلال دعم مشاريع الجماعات المحلية عن طريق المساعدات الاستثنائية.

وتتوزع المساعدات المحولة منذ بداية السنة والبالغة 86,8 م د حسب المصدر كالآتي:

المصدر	قيمة المساعدات بحساب المليون دينار
منحة العنوان الثاني من ميزانية الدولة	40,9
منحة الدولة لتعويض التمويل الذاتي لمشاريع المخطط	6,1
هبة الإتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع المخطط (تعويض قروض وتمويل ذاتي)	16,7
اعتمادات الجيل الرابع لمشاريع PNRU	11,4
هبة الإتحاد الأوروبي لتعويض التمويل الذاتي لمشاريع PNRU	3,7
منحة الدولة لتعويض التمويل الذاتي لمشاريع مسالك التوزيع	1,2
المدخر من المال المشترك	1,5
مجموع المساعدات المحولة	81,5
مساعدات لتمويل معدلات الجهد (على سبيل التسوية بمنظومة التمويل)	0,9
مساعدات لتمويل اقتناء الحاويات (على سبيل التسوية بمنظومة التمويل)	4,4
المجموع العام	86,8

4.2- الدعم المالي للبلديات:

في إطار مساعدة البلديات على انجاز مشاريعها الإستثمارية وخاصة الصغرى منها والمتوسطة ولتمكينها من الحفاظ على توازناتها المالية، تم خلال سنة 2015 تدعيم العديد من البلديات وذلك بتحويل مساعدات استثنائية لتعويض التمويل الذاتي والقروض بقيمة 27,6 م د تخص 466 مشروعا للبنية الأساسية واقتناء المعدات ومشاريع تهذيب الأحياء الشعبية...، إضافة إلى ذلك تمت المصادقة النهائية على مساعدات استثنائية بقيمة 6,1 م د لتدعيم 222 مشروع لفائدة 150 بلدية.

وتم منح هذه المساعدات الاستثنائية من الاعتمادات المرصودة من طرف الدولة في إطار الميزانية التكميلية لسنة 2015 إضافة إلى هبة الإتحاد الأوروبي بقسطيها الأول والثاني وهبة الإتحاد الأوروبي لتعويض التمويل الذاتي لمشاريع البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية، مثل ما يبيّنه الجدول التالي:

بحساب المليون دينار

	المصادقات النهائية			تحويل الإعتمادات		
	عدد البلديات	عدد المشاريع	المساعدة	عدد البلديات	عدد المشاريع	المساعدة
مساعدات من الدولة	60	98	3,1	113	223	7,2
القسط 1 من هبة الإتحاد الأوروبي	24	31	2,0	71	99	7,7
القسط 2 من هبة الإتحاد الأوروبي	66	93	1,0	87	117	9,0
هبة الإتحاد الأوروبي لتدعيم مشاريع PNRU	-	-	-	19	27	3,7
المجموع	150	222	6,1	290	466	27,6

5.2- نشاط الفروع الجهوية:

في إطار المساعدة الفنية للبلديات وخاصة في ما يتعلق بإتمام مشاريعها الإستثمارية للمخطط 2010 - 2014 قامت مصالح الصندوق عن طريق الفروع الجهوية بالعديد من الزيارات الميدانية للجماعات المحلية والتي ناهز عددها 200 زيارة تمحورت حول معاينة تقدم تنفيذ المشاريع ومساعدة البلديات فنيا في إعداد الملفات. هذا إلى جانب جلسات العمل بمقر الولايات والبلديات للمتابعة والتأطير والتعريف بالبرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

وفي ما يلي النتائج الحاصلة لملفات التمويل التي تم دراستها من طرف الفروع الجهوية خلال سنة 2015 (دون اعتبار البرامج الوطنية):

بحساب المليون دينار

	الموافقات المبدئية	المصادقات النهائية	تحويل الإعتمادات
تونس	15,0	31,3	29,4
صفاقس	10,5	14.6	15,5
قفصة	4,1	11,1	11,4
باجة	2,4	12,0	9,3
سوسة	13,5	29,3	28,9
نابل	1,5	0,6	2,0
مدنين	5,4	4,1	7,8
المجموع العام	52,4	103,0	104,3

6.2. التعريف بالبرنامج الجديد للتنمية الحضرية و الحوكمة المحلية:

في إطار التعريف بالبرنامج الجديد للتنمية الحضرية والحوكمة المحلية وطرق التمويل الخاصة به على إثر إصدار الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 المتعلق بضبط شروط إسناد القروض والمساعدات من طرف صندوق القروض ومساعدات الجماعات المحلية، نظّم الصندوق بالتنسيق مع مركز التكوين ودعم اللامركزية العديد من الملتقيات والندوات بلغ عددها 27 و شملت كافة الولايات. وتمحورت هذه الندوات حول آليات التمويل الجديدة الخاصة بالبرنامج المذكور و طرق تطبيقها في إطار اللامركزيّة و الحوكمة المحليّة.

3 الوضع المالي للصندوق

تمكّن الصندوق خلال سنة 2015 من الحفاظ على توازناته المالية (حسب القوائم المالية النهائية بتاريخ 31 ديسمبر 2015)، بعد أن تمكّن من الإيفاء بجميع التزاماته بتلبية حاجيات الجماعات المحلية بتحويل اعتمادات بقيمة 131,6 م د وتسديد ما عليه لفائدة الدولة والمقرضين الأجانب بقيمة 58,8 م د.

1.3 - الموازنة :

سجل مجموع الموازنة ارتفاعا في نهاية سنة 2015 مقارنة مع سنة 2014 حيث مرّ من 664,1 م د إلى 705,3 م د مسجلا بذلك نسبة تطور بـ 6 %. وقد نتج هذا التطور بالأساس عن ارتفاع مستوى السيولة على مستوى الأصول (مقابل استقرار الأصول المالية) وزيادة في حساب الدولة والجماعات المحلية على مستوى الخصوم بعد الحصول على هبة الاتحاد الأوروبي بقسطيها المخصصين لدعم المشاريع الاستثمارية للجماعات المحلية واقتناء معدات النظافة والطرقات لفائدة البلديات.

تطور مجموع الموازنة خلال الفترة 2007 - 2015
(بحساب المليون دينار)

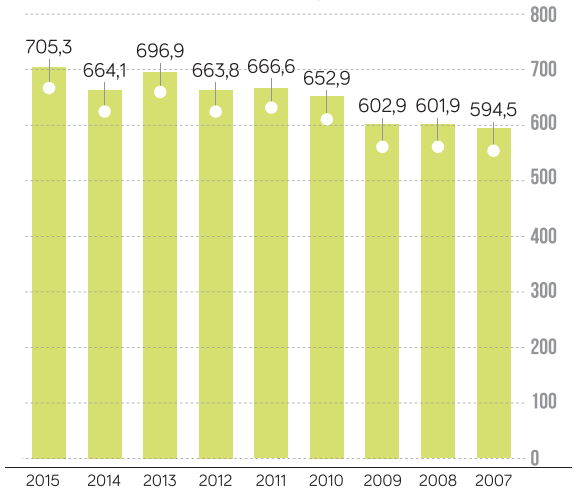

2.3 - قائمة النتائج :

بلغت النتيجة المحاسبية في موفى سنة 2015 ما قيمته 25,4 م د مقابل 23,4 م د مسجلة في نهاية سنة 2014. ويعود هذا التطور أساسا إلى انخفاض أعباء الإستغلال بنسبة 7 % بسبب تراجع أعباء فوائض الديون الخارجية مقابل استقرار ايرادات الإستغلال الناتجة عن استقرار ايرادات فوائض القروض المسندة للجماعات المحلية.

تطور النتيجة المحاسبية خلال الفترة 2004-2015
(بحساب المليون دينار)

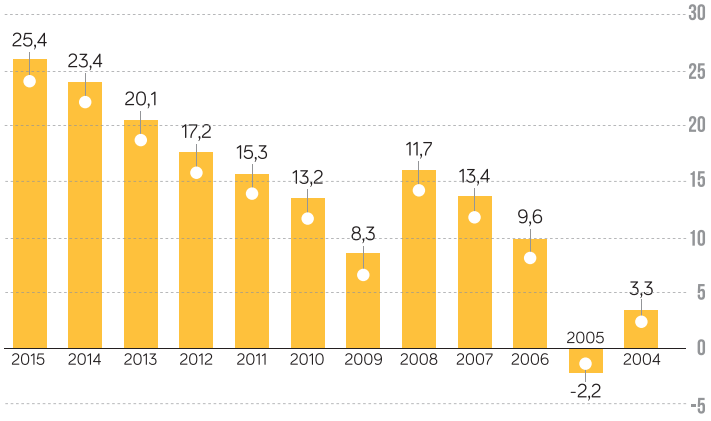

3.3- جدول التدفقات النقدية :

بلغت المقابيض المالية خلال السنة المحاسبية 2015 ما قيمته 246,3 م د مقابل 201,4 م د مسجلة بذلك تطورا بنسبة 22 % بسبب ارتفاع مقابيض التمويل المتأتية من هبات الإتحاد الأوروبي. مقابل ذلك سجلت الدفوعات تراجعا بنسبة 15 % حيث بلغت 200,7 م د في نهاية سنة 2015 مقابل 234,8 م د سنة 2014 بسبب تراجع دفوعات التمويل المتأتية من تراجع حجم الإعتمادات المحولة خلال سنة 2015. وقد نتج عن ذلك ارتفاعا في مستوى الخزينة بـ45,6 م د ليستقر في حدود 262,7 م د مقابل 217,1 م د للسنة المحاسبية الفارطة.

تطور مستوى الخزينة خلال الفترة 2007 - 2015
(بحساب المليون دينار)

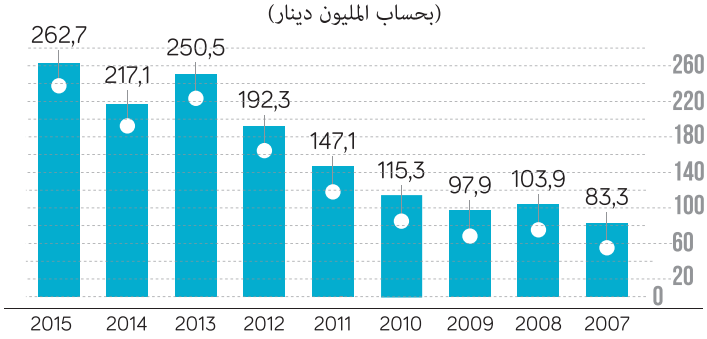

4.3- المؤشرات المالية :

تتبين مؤشرات النجاعة المالية للصندوق لسنتي 2014 و2015 كما يلي :

تم تحقيق الأهداف المدرجة بميزانية الصندوق لسنة 2015 في ما يتعلّق بالمؤشرات المالية ، كما سجلت هذه المؤشرات استقرارا مقارنة بسنة 2014 ما عدى مؤشر الديون وذلك بسبب استقرار حجم الديون المتخلدة بذمة البلديات في مستوى مرتفع، هذا بالإضافة إلى تراجع المؤشر المتعلق بالمصاريف العامة الذي بلغ السقف المحدد، بسبب الإرتفاع النسبي لمصاريف الإستغلال.

شهدت مؤشرات التوازن المالي ومؤشرات المخاطر تحسنا في نهاية سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بسبب تراجع رصيد القروض الخارجية وتحسن الأموال الذاتية في ما شهد مؤشر السيولة تراجعا بسبب ارتفاع حجم الخصوم الجارية.

مؤشرات متفق عليها مع البنك العالمي

المؤشرات	2014	2015		الهدف
	انجازات	تقديرات	انجازات	
تغطية خدمة الدين (عدد المرات)	10,45	9,29	12,08	الهدف أكثر من 1,50 %
هامش معدل الأصول دون اعتبار المدخرات	4,31	4,28	4,50	الهدف أكثر من 1,50 %
النتيجة الصافية بالنسبة للأموال الذاتية	9,31	7,82	9,20	الهدف أكثر من 5 %
المصاريف العامة / معدل مجموع الأصول	0,83	0,99	0,90	الهدف أقل من 0,9 %
ديون متخلدة / أصول مالية	22,57	23,26	23,62	الهدف أقل من 5 %

مؤشرات معتمدة من طرف الصندوق

المؤشرات	2014	2015	الهدف
الأموال الذاتية / الأصول المالية	64	76	الهدف < 10 %
المخاطر الفردية concentration du risque	12,3	10,7	الهدف < 25 %
القدرة على الإيفاء بالدين la solvabilité (عدد المرات)	1,72	1,74	الهدف < 1 %
المديونية l'endettement	0,43	0,36	الهدف < 0,5 %
الإستقلالية المالية l'autonomie financière	0,57	0,64	الهدف < 0,5 %
السيولة العامة liquidité générale (عدد المرات)	1,72	1,52	الهدف < 1 %
مردودية الأموال الذاتية Rentabilité des capitaux propres (%)	9,75	9,66	الهدف < 5 %

5.3- استرداد القروض المسندة للجماعات المحلية:

تبقى عملية استخلاص الديون المتخلّدة بذمة الجماعات المحليـة من أهم الصعوبات التي يواجهها الصندوق بالرغم من جدولة ديون سنة 2006 وما قبل. وقد بلغت جملة الإستخلاصات 79,5 م د في نهاية سنة 2015 أي بنسبة استخلاص جملية تساوي 47 % من جملة المبالغ المستحقة (168,8 م د) مقابل 80,8 م د مستخلصة خلال سنة 2014، وبالتالي يصل مجموع الديون المتخلّدة بعنوان سنـة 2015 وما قبـل ما قيمتـه 89,4 م د.

ويعود هذا التراجع النسبي في المبالغ المستخلصة إلى تراجع قدرة بعض الجماعات المحلية على الإيفاء بتعهداتها تجاه الصندوق وخاصة منها المدعمة كليا.

وتتوزع الديون المتخلّدة بذمة الجماعات المحلية حسب حلول الآجال كالتالي :

بحساب المليون دينار

	2013 و ما قبل	2014	2015/05/31	2015/09/30	المجموع
المبالغ المستحقة في بداية سنة 2015	58,1	28,5	42,5	39,8	168,9
المبالغ المسددة	10,4	5,1	33,9	30,0	79,5
باقي الديون	47,6	23,3	8,6	9,9	89,4

وتجدر الإشارة إلى أن 76 % من المبالغ المتخلّدة بذمة الجماعات المحلية في نهاية سنة 2015 تخص مجموعة متكونـة من 40 بلدية منها 30 بلدية تشكو من صعوبات مالية هيكلية ومتخلد بذمتها ديون بعنوان سنة 2013 وما قبل.

ويبين الجدول التالي تركيبة المبالغ المتخلدة بذمة الجماعات المحلية حسب الآجال:

	المبلغ	الهيكلة
2013 وما قبل	47,6	% 53
أقساط سنة 2014	23,3	% 26
قسط ماي 2015	8,6	% 10
قسط سبتمبر 2015	9,9	% 11
المجموع	89,4	% 100

ويبين الرسم التالي تركيبة المبالغ المتخلدة بذمة الجماعات المحلية حسب الآجال:

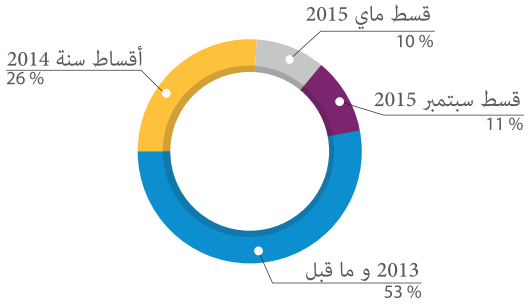

ويتبين أن القسط الأهمّ لديون الصندوق المتخلّدة بذمة البلديات تخص سنة 2013 وما قبل (53 % من جملة المبالغ المتخلدة بذمة الجماعات المحلية). وتخص هذه الديون عددا هاما من البلديات المذكورة آنفا خاصة منها المدعمة كليا على غرار بلديات باردو وقرطاج وحمام الأنف وسيدي بوسعيد والمتلوي وسبيطلة وطبربة والقصر وسوق الأحد والرديف، التي لا تقوم بتسديد ديونها من سنة إلى أخرى إلى جانب بلديات القصرين وتوزر والقيروان وبن قردان وقبلي...، وهو ما ينجرّ عنه ارتفاعا في حجم مخصصات المدخرات في آخر السنة وبالتالي تأثيرا سلبيا على النتيجة المحاسبية.

4 الدراسات والتنظيم والصفقات

1.4 - الدراسات والتنظيم:

- **دراسة تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية :**

في إطار مواكبة الاصلاحات الجوهريّة في قطاع التنمية المحليّة وحتى يتمكّن من مسايرة هذه الإصلاحات في إطار اللامركزيّة، بادر الصندوق بالقيام بعدّة إصلاحات جذريّة على مستوى إعادة هيكلته أهمّها الدراسات الرامية إلى تحويله إلى مؤسسة مالية مختصة في تمويل الاستثمار المحلي والجهوي. وفي هذا السياق وبعد أن تم عرض خارطة طريق تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية على أنظار مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2014 والذي صادق على اعتمادها، تم اختيار مكتب الخبراء SPQR لمرافقة الصندوق في عملية تحويله إلى مؤسسة مالية بعد أن تم الإعلان على طلب عروض دولي في الغرض.

- **تحيين الهيكل التنظيمي للصندوق :**

بالتوازي مع دراسة تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية مختصة واستئناسا بما ورد في تقرير الخبير الأجنبي الفرنسي المنتدب من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية خلال سنة 2014 من ضرورة تحيين الهيكل التنظيمي للصندوق بما يجعله يستجيب للتطورات الحاصلة في عمله وطموحه المشروع نحو التحول إلى مؤسسة مالية مختصة، تمت المصادقة على مشروع الهيكل التنظيمي الجديد من طرف مجلس إدارة الصندوق بعد عرضه خلال جلسة استثنائية انعقدت بتاريخ غرة ديسمبر 2015.

- **افتتاح الفرعين الجهويين الجديدين :**

بهدف تكريس مبدأ اللامركزية ولمزيد تقريب خدماته لفائدة البلديات تم افتتاح الفرعين الجهويين الجديدين بكل من نابل ومدنين اللذان دخلا مرحلة النشاط في بداية السداسي الثاني من سنة 2015. وشمل الفرع الجهوي بنابل ولايتي نابل وزغوان فيما شمل الفرع الجهوي بمدنين ولايتي مدنين وتطاوين.

2.4- تنفيذ الصفقات:

- **اقتناء معدات وبرمجيات إعلامية :**

تم اقتناء معدات وبرامج إعلامية في خمسة أقساط بقيمة جملية تساوي 147 ألف دينار بعد مصادقة مجلس الإدارة بتاريخ 03 مارس 2015. وتتمثل هذه الإقتناءات أساسا في منظومة السلامة المعلوماتية لفائدة المقر الإجتماعي و حواسيب وآلات طباعة للفرعين الجهويين الجديدين بكل من نابل ومدنين.

- **تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان الصندوق :**

تم بتاريخ 21 مارس 2015 إعلان طلب عروض وطني يتعلق بتنظيم دورات تكوينية (41 محورا) لفائدة أعوان الصندوق تخص المجالات الفنية والمالية والاقتصادية والإدارية ذات العلاقة بنشاط الصندوق وطرق عمله. وقد صادق مجلس الإدارة على إسناد 19 محور إلى أربعة مكاتب تكوين بعد ثبوت جدوى عروضها بقيمة جملية تساوي 33 ألف دينار.

- **اقتناء حاويات حديدية وبلاستيكية لفائدة البلديات (متواصل من سنة 2014) :**

تم استلام جميع الحاويات البلاستيكية سعة 120 لتر والبالغ عددها 9375 حاوية وتوزيعها على جميع البلديات البالغ عددها 128 بلدية. وقد تم خلاص المزود بقيمة 449 أد.

وفي نفس الإطار تمّ استلام جميع الحاويات الحديدية سعة 770 لتر والبلغ عددها 2925 حاوية وتوزيعها على 42 بلدية. وقد تم في هذا الشأن خلاص المزود بقيمة 934 أ د.

اقتناء حاويات حديدية (جديد سنة 2015) :

في إطار استغلال بقية الإعتمادات المرصودة لإقتناء حاويات جمع الفضلات المنزلية لفائدة البلديات والبالغة 1 مليون دينار وحرصا على مواصلة تدعيم وتعميم تجهيز البلديات بهذا النوع من المعدات تم نشر طلب عروض للمرة الثانية لإقتناء 2500 حاوية حديدية سعة 770 لتر لفائدة 92 بلدية. وقد تم اختيار صاحب العرض الأدنى بقيمة 922 أ د بعد مصادقة مجلس الإدارة بتاريخ 28 أكتوبر 2015 على إسناد الصفقة.

- **اقتناء معدات إعلامية لفائدة البلديات ودوائر الشؤون البلدية :**

تم بتاريخ 03 جوان 2015، تكليف الصندوق من طرف وزارة الداخلية، بتنفيذ صفقة مجمعة لاقتناء تجهيزات إعلامية لفائدة 24 دائرة شؤون بلدية بالولايات و264 بلدية، تتكون من قسطين:

- قسط عدد1: يتمثل في اقتناء 1074 حاسوب مكتبي.
- قسط عدد2: يتمثل في اقتناء 1074 آلة طباعة ليزرية A4.

وتمول هذه الصفقة المقدرة بـ 1.503.600 دينار من المدخر من المال المشترك المخصص للجماعات المحلية. وقد أفرزت إجراءات طلب العروض عن مصادقة لجنة مراقبة الصفقات المنعقدة بتاريخ 09 نوفمبر 2015 والتي حظيت بمصادقة مجلس الإدارة بتاريخ غرة ديسمبر 2015، على اختيار عرضين كما يلي:

- قسط عدد1: بكلفة قدرها 1.307.954 دينارا.
- قسط عدد2 بكلفة قدرها 294.856 دينارا.

- **صفقة مجمعة لإقتناء معدات نظافة وطرقات لفائدة البلديات في إطار اتفاقية التعاون التونسي الإيطالي :**

في إطار اقتناء معدات نظافة وطرقات لفائدة 30 بلدية بكلفة تقديرية تبلغ 5 مليون أورو تـمول على حساب اتفاقية التعاون التونسي الإيطالي، تولّى الصندوق نشر إعلان طلب عروض دولي للمرة الثانية بتاريخ 17 سبتمبر 2015 و فتح العروض بتاريخ 17 نوفمبر 2015 بعد ثبوت عدم جدوى طلب العروض الذي تم نشره في المرة الأولى. وقد تم توزيع هذه المعدات على خمسة أقساط كما يلي:

- القسط الأول: 25 شاحنة ضاغطة سعة 16م3؛
- القسط الثاني: 13 شاحنة ضاغطة سعة 7م3؛
- القسط الثالث: 28 شاحنة قالبة حمولة 10 طن؛
- القسط الرابع: 11 آلة جارفة (Trax)؛
- القسط الخامس: 4 آلات حفر وجرف (Tractopelle).

- **صفقة مجمعة لإقتناء معدات نظافة وطرقات لفائدة البلديات على حساب هبة الإتحاد الأوروبي:**

في إطار اقتناء معدات نظافة وطرقات لفائدة 215 بلدية و 24 مجلس جهوي بكلفة تقديرية تبلغ 34 مليون دينار تمول مناصفة بين اعتماد القسط الثاني من هبة الإتحاد الأوروبي واعتمادات من ميزانية الدولة، تولّى الصندوق نشر إعلان طلب عروض دولي بتاريخ 15 أوت 2015 وفتح العروض بتاريخ 27 أكتوبر 2015. وقد تم توزيع هذه المعدات على تسعة أقساط كما يلي:

- القسط الأول: 27 شاحنة ضاغطة سعة 16م3؛
- القسط الثاني: 66 شاحنة ضاغطة سعة 7م3؛
- القسط الثالث: 77 شاحنة قالبة حمولة 3,5 طن؛
- القسط الرابع: 77 شاحنة قالبة حمولة 7 أطنان؛
- القسط الخامس: 13 شاحنة قالبة حمولة 10 أطنان؛
- القسط السادس: 5 شاحنات ثقيلة حمولة 26 طن؛
- القسط السابع: 36 آلة جارفة (Trax)؛
- القسط الثامن: 27 آلة حفر وجرف (Tractopelle) ؛
- القسط التاسع: 22 شاحنة مجهزة بسلم.

3.4- بناء مقرات الفروع الجهوية :

بالنسبة للفرعين الجهويين بباجة :

على إثر مصادقة مجلس الإدارة بتاريخ 19 أوت 2015 على اختيار مجمع مصمّمي مشروع بناء مقر الفرع الجهوي بباجة بعد القيام بمناظرة وطنية في الغرض مسبوقة بانتقاء، انطلق المجمع في إعداد التصاميم الخاصة بهذا المشروع. وبالتوازي أبرم الصندوق اتفاقية مع مكتب دراسات ليتولى مراقبة الدراسات والأشغال، كما تم الإعلان عن استشارة للمرة الثانية لتعيين مكتب دراسات للتدقيق الطاقي (audit énergétique sur plan). مع الإشارة إلى أن هذه الدراسة تتم بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة ANME وذلك للإنتفاع بالحوافز التي توفرها الدولة لهذا النوع من الدراسات.

بالنسبة للفرع الجهوي بسوسة :

في إطار إعداد الدراسات المعمارية لمشروع بناء مقر الفرع الجهوي بسوسة بمساحة مغطاة قدرت بحوالي 1780 متر مربع وبكلفة تقديرية تبلغ 2 مليون دينار، تم إعلان طلب عروض مع مناظرة وطنية في الهندسة المعمارية مسبوقة بانتقاء.

وعلى إثر إتمام عملية تقييم العروض من طرف لجنة الشراءات التي اعتمدت أشغال لجنة المناظرة، تم اختيار مجمع المهندسين المعماريين الذي تم تكليفه بالدراسات المعمارية المتعلقة بمشروع بناء مقر الفرع الجهوي للصندوق بسوسة بكلفة قدرها 69 أد وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة على نتائج المناظرة بتاريخ غرة ديسمبر 2015.

5 ميزانية الاستغلال و التجهيز

سجلت ميزانية الاستغلال والتجهيز والمصاريف الاستثنائية لسنة 2015 مجموعا بقيمة 6 657 ألف دينار أي بنسبة انجاز تساوي 71 % من تقديرات سنة 2015 (9 421 ألف دينار), مقابل 5 972 ألف دينار سنة 2014، أي بنسبة زيادة بـ11 %.

وقد بلغت نسبة الانجاز لمصاريف الإستغلال 92 % من تقديرات سنة 2015 (6 726 ألف دينار) حيث بلغت 6 216 ألف دينار مقابل 5 612 ألف دينار سنة 2014 أي بنسبة زيادة تساوي 10 %. ويعود هذا خاصة إلى ارتفاع نفقات الأعوان بنسبة 11 % بسبب ارتفاع مستوى الأجور حيث بلغ 4 138 ألف دينار مقابل 3 691 ألف دينار سنة 2014 (نظرا للحصول على الزيادة السنوية للأجور والانتدابات الخارجية المسجلة خلال سنة 2015)، اضافة إلى ارتفاع مصاريف بعض الخدمات الخارجية المسجلة بعقود الصيانة ومصاريف بعض المستهلكات المكتبية و الإعلامية و مصاريف استهلاك الكهرباء بعد افتتاح الفرعين الجهويين بنابل ومدنين.

وبلغت مصاريف التجهيز ما قيمته 401 ألف دينار أي بنسبة انجاز تساوي 32 % من تقديرات سنة 2015 مسجلة ارتفاعا مقارنة بسنة 2014 حيث بلغت 326 ألف دينار. وتعتبر نسبة الإنجاز لمصاريف التجهيز منخفضة نسبيا بسبب عدم اقتناء المنظومة المندمجة للتصرف في الموارد البشرية إضافة إلى تأجيل مصاريف دراسة تحويل الصندوق إلى مؤسسة مالية إلى سنة 2016.

وبالنسبة للمصاريف الإستثنائية لم نسجل سوى نسبة انجاز بـ3 %. ويعود ذلك إلى ترسيم اعتمادات في حدود 949 ألف دينار بميزانية سنة 2015 تخص الدراسات المعمارية والفنية والأقساط الأولى لبناء مقري الفرعين الجهويين بباجة وسوسة, إلاّ أنّه لم يتسنّ سوى صرف 31 ألف دينار بعنوان الدراسات الفنية الأولية وذلك بسبب مراعاة الإجراءات القانونية وما تقتضيه من آجال للإختيار المزودين. هذا وقد تم ترسيم اعتمادات بـ200 ألف دينار لإقتناء الأرض المخصصة للفرع الجهوي بباجة, إلاّ أنّه ونظرا لطول الإجراءات لم يتسنّ للصندوق خلاصها خلال سنة 2015. هذا إلى جانب برمجة 308 ألف دينار كمصاريف للصفقات المجمعة لإقتناء المعدات للبلديات إلا أن هذه المصاريف تأجلت إلى سنة 2016.

هذا, وحافظ الصندوق على الحدود المطلوبة لمصاريف الاستغلال دون السقف المحدد ضمن اتفاقية البنك العالمي للتنمية بـ 0,9 % من مجموع الموازنة.

ويبين الجدول التالي تطور الإنجازات بين 2014 و2015:

مصاريف الاستغلال بحساب المليون دينار	تقديرات 2015	إنجازات 2014	إنجازات 2015	نسبة الإنجاز % 2015	نسبة التطور % 2015 – 2014
نفقات الأعوان	5 538	4 640	5 157	93	11
خدمات خارجية	485	402	426	88	6
خدمات خارجية أخرى	463	376	423	91	10
ضرائب وأداءات	209	175	186	89	6
نفقات طارئة ومختلفة	30	20	24	81	30
مجموع ميزانية الإستغلال	**6 726**	**5 612**	**6 216**	**92**	**10**
تجهيزات النقل	70	240	70	100	- 71
أثاث المكاتب	100	0	63	63	100
معدات المكاتب	31	9	20	64	122
معدات إعلامية	128	0	79	62	100
برامج إعلامية	291	0	91	31	100
تنظيم وتهيئة وتثبيت	70	67	66	94	0
استثمارات وبحوث تطوير	548	10	13	2	30
مجموع ميزانية التجهيز	**1 239**	**326**	**401**	**32**	**19**
مجموع ميزانية الإستغلال و التجهيز	**7 694**	**5 938**	**6 617**	**83**	**11**
بناء فروع جهوية	949	33	31	3	- 6
اقتناء أراضي الفروع الجهوية	200	0	0	0	-
مصاريف الصفقات المجمعة	308	0	9	3	-
مجموع المصاريف الإستثنائية	**1 457**	**33**	**40**	**3**	**21**
المجموع العام	**9 421**	**5 972**	**6 657**	**71**	**11**

6 التصرف في الموارد البشرية:

1.6 - تطور الموارد البشرية :

سجّل عدد الأعوان المباشرين الخاضعين للنظام الأساسي في نهاية سنة 2015 ارتفاعا مقارنة بسنة 2014 حيث بلغ 133 عون مقابل 125. وقد تم خلال سنة 2015 انتداب خارجي لأربعة أعوان (ثلاثة متصرفين وعون تنفيذ لموزع الهاتف) و إعادة ترتيب متصرفين حسب النظام الأساسي للصندوق و نهاية إلحاق ثلاثة إطارات خارج الصندوق مقابل إحالة إطار على التقاعد.

ومن جهة أخرى بلغ عدد أعوان الحراسة والتنظيف القارين 29 عون في نهاية سنة 2015 مقابل 31 في نهاية سنة 2014. وقد تمّ ترسيمهم بداية من غرة جانفي 2014 بعد مصادقة مجلس الإدارة على ذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ 22 جويلية 2014.

ويبين الجدول التالي تطور عدد الأعوان المباشرين الخاضعين للنظام الأساسي خلال سنة 2015:

عدد الأعوان الخاضعين للنظام الأساسي المباشرين في بداية السنة	125
الإنتدابات الخارجية (+)	04
إعادة ترتيب (+)	02
إلحاق لدى الصندوق (+)	0
نهاية إلحاق خارج الصندوق (–)	03
إحالة على التقاعد (–)	01
إلحاق خارج الصندوق (–)	0
عدد الأعوان في نهاية السنة	133

ويتوزع عدد الأعوان المباشرين الخاضعين للنظام الأساسي بين 99 كإطارات و 17 كأعوان تسيير و 17 كأعوان تنفيذ لتبلغ بذلك نسبة التأطير 74 % في نهاية سنة 2015.

كما سجلت سنة 2015 انتداب الصندوق أربعة أعوان بصفة التعاقد لمدة سنة (مهندس أول وعون تنفيذ وعوني نظافة)، وتجديد عقود لعون صيانة وثلاثة أعوان حراسة.

ويبين الرسم التالي توزيع أعوان الصندوق حسب الصنف :

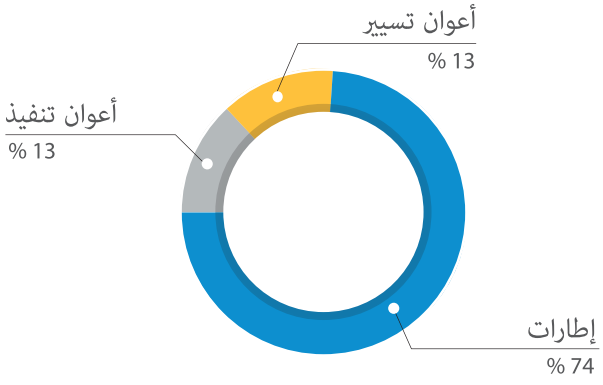

وقد بلغت نفقات الأعوان في نهاية سنة 2015 ما قيمته 159 5 أ د باعتبار الأعباء الاجتماعية ومصاريف التكوين مقابل 640 4 أ د مسجلة في نهاية سنة 2014 أي بزيادة بنسبة 11 %. وتبلغ الأجور ما قيمته 138 4 أ د من مجموع نفقات الأعوان.

ويعود ارتفاع مستوى الأجور أساسا إلى الزيادة السنوية للأجور بعنوان سنة 2015 بالإضافة إلى ارتفاع عدد الأعوان المباشرين مقارنة بسنة 2014 وبعض الترقيات المسجلة في الخطة الوظيفيّة وفي الصنف.

ويبين الجدول التالي تطور العدد الجملي للأعوان وحجم الأجور خلال الفترة 2013 - 2015:

	2013	2014	2015
عدد الأعوان القارين المباشرين	121	121	129
عدد الأعوان المباشرين الملحقين بالصندوق	04	04	04
عدد الأعوان المباشرين الخاضعين للنظام الأساسي	125	125	133
عدد أعوان الحراسة و التنظيف المرسمين	0	0	29
عدد الأعوان المتعاقدين	33	37	8
العدد الجملي للأعوان المباشرين	158	162	170
عدد الأعوان القارين الملحقين بالصندوق	09	10	07
عدد الأعوان القارين غير المباشرين	0	02	02
العدد الجملي للأعوان	167	174	179
حجم الأجور (بالدينار)	3 682 935	3 690 581	4 138 403
حجم الأجور باعتبار الأعباء الاجتماعيّة (بالدينار)	4 305 913	5 983 364	4 840 998

2.6- التكوين :

في إطار برنامج تنمية مهارات موارده البشرية والرفع من كفاءاتها في تصريف شؤونه، قام الصندوق خلال سنة 2015 بـ 21 دورة تكوينية لفائدة 39 مشارك بقيمة جملية تناهز 65 ألف دينار شملت مواضيع التصرف المالي والمحاسبي والصفقات العمومية والجودة والإعلام والتصرف في المشاريع والمالية المحلية والأنقليزية، إلى جانب بعض دورات التكوين المستمر بغاية الترقية. وقد تم تنظيم صفقة في الغرض لاختيار مكاتب التكوين للقيام بدورات التكوين. هذا وتم التركيز خلال هذه السنة على تنظيم دورات داخل المؤسسات لتشريك العديد من الأعوان في دورات تكوينية دون الترفيع في الكلفة.

أبواب التكوين	المواضيع	عدد الدورات	عدد المشاركين	الكلفة بالدينار
دورات ما بين المؤسّسات	الصفقات العمومية الصيانة الإعلام الأنقليزية	07	13	5 449
دورات داخل المؤسّسات	الصفقات العمومية التصرف التصرف في الجودة الاستقبال	05	17	6 783
تكوين مستمر	تقنيات الاتصال دروس بنكية المحاسبة و المالية	04	05	42 377
ملتقيات و تربصات بالخارج	المالية المحلية التخطيط الحضري الانتقال الديمقراطي	05	04	9 980
المجموع		**21**	**39**	**64 589**

3.6- الأنشطة الإجتماعية :

بلغت الإعتمادات المرصودة للصندوق الإجتماعي الخاص بموظفي الصندوق خلال سنة 2015 ما قيمته 515 ألف دينار ليبلغ بذلك مجموع الموارد 650 ألف دينار باحتساب الفائض في الخزينة في نهاية سنة 2014 ومبالغ استرجاع أقساط القروض المسندة للأعوان من الصندوق الإجتماعي. مقابل ذلك بلغ مجموع الاستعمالات ما قيمته 493 ألف دينار موزعة بين قروض سكن وقروض شخصية (مبالغ مسترجعة) ومصاريف تذاكر المطعم ومساعدات مدرسية ومساعدات بمناسبة الأعياد. وتم توظيف الفائض في الخزينة في نهاية سنة 2015 البالغ 157 ألف دينار ضمن موارد الصندوق الإجتماعي لسنة 2016 وذلك لتمويل مصاريف التأمين على التقاعد التكميلي.

بطاقة تعريف الصندوق

- المؤسسة: صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
- وزارة الإشراف: وزارة الشؤون المحليّة و البيئة
- النشاط الرئيسي: تمويل المشاريع الإستثمارية للجماعات المحلية
- الشكل القانوني: منشأة عمومية ذات صبغة غير إدارية
- مراجع نصوص الإحداث:

- قانون الإحداث: الأمر المؤرخ في 15 ديسمبر 1902 كما تم تنقيحه بالأمر المؤرخ في غرة مارس 1932 والقانون عدد 37 المؤرخ في 14 ماي 1975.
- أمر التنظيم: الأمر عدد 212 المؤرخ في 4 مارس 1977 المنقح بالأمر عدد 1092 المؤرخ في 06 جوان 1992.

- المعرف الجبائي: 000 BNN 939 042
- المعرف لدى الجمارك: 239 130 P
- السجل التجاري: B 1163121997
- الإنخراط الإجتماعي: الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية

- تاريخ الإنخراط: ماي 1992

- صنف المؤسسة: أ
- النظام الاساسي للأعوان: نظام أساسي خاص مصادق عليه بالأمر عدد 2023 لسنة 1999 المؤرخ في 19 سبتمبر 1999

عنوان المقر الإجتماعي: 9 نهج المؤازرة - 1003 حي الخضراء
71 809 100 71 809 040
www.cpscl.com.tn cpscl@topnet.tn